

الفقر الحضري



هل يجذب الفقراء إلى
المراكز والمدن؟
نعم، ولكن ربما ليس
بالسرعة الكافية

مدينة الأكواخ في مومباي

مارتين رافايون
Martin Ravallion

وتظهر النتائج التي وصلنا إليها أن ٧٥ في المائة من فقراء العالم النامي مازالوا يعيشون في مناطق ريفية، على الرغم من وجود بعض الاختلافات الإقليمية الملحوظة. إلا أن نسبة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية تزداد ارتفاعاً، وبصورة أسرع من الزيادة في عموم السكان. ونعتقد، أنه من خلال تسهيل النمو الاقتصادي الشامل، تساعد حضرة السكان على تخفيض أعداد الفقراء عموماً - بيد أن عملية الحضرة قد أثرت في الفقر الريفي أكثر من تأثيرها في الفقر الحضري.

قياس الفقر الحضري والريفي

ما هو السبب في أهمية هذه المجموعة الجديدة من البيانات؟ لأول مرة، تم تقسيم تعداد الفقر الدولي (انظر الإطار) الذي يقوم به البنك إلى مكونين حضري وريفي، ويأخذ في الحسبان تكلفة المعيشة الأعلى التي تواجه فقراء الحضر عادة. ويبدو أن أفضل المصادر المتاحة للبيانات عن فروق تكلفة المعيشة التي تواجه الفقراء يتمثل في عمليات التقييم التي يقوم بها البنك الدولي في بلدان محددة، والتي نفذت في أكثر من ١٠٠ بلد نام. وتصف هذه التقارير، التي تعتبر عنصراً رئيسياً في عمل البنك التحليلي على المستوى القطري، مدى الفقر وأسبابه في كل بلد.

وتستخدم مجموعة البيانات الجديدة الخط الدولي «دولار واحد يومياً» كخط للفقر الريفي ثم تطبيق على توزيعات الاستهلاك أو الدخل المستندة على أساس عملية المسح، تقديرات البلدان المعنية للاختلاف بين خطي الفقر الحضري والريفي الموجودين في تقديرات البنك، فعلى سبيل المثال، فإن مبلغ ١,٠٠٨ دولار يومياً وفقاً لتكافؤ القوة الشرائية عام ١٩٩٣ يعادل ١,٥٣ يوان للشخص في الصين، ويعادل ٢,٤٢ يوان بأسعار عام ١٩٩٩، وهذا هو خط الفقر الريفي المستخدم في

العالم النامي يصبح أكثر حضرية. وبعض المراقبين يعتبرون ذلك نذيراً غير مرحب به بمشاكل جديدة للفقراء، مثل تكاثر الأحياء العشوائية الفقيرة التي أخذت تنتشر في المدن المكتظة. ولكن هناك آخرون يعتبرون ذلك قوة لتخفيض أعداد الفقراء، مع التحول التدريجي للاقتصادات من الزراعة إلى نواحي نشاط أكثر جزءاً مثل الوظائف عالية الأجر في قطاعات أخرى.

ما الذي يوحي به هذا الدليل؟ هل يتحول ثقل مشكلة الفقراء الهائلة في العالم، والتي كانت تاريخياً ظاهرة ريفية، إلى المناطق الحضرية؟ وهل الحضرة أمر طيب أم سيئ من وجهة نظر محاربة الفقر؟

لقد تحسنت البيانات التي تساعد في الإجابة عن هذه الأسئلة بدرجة كبيرة، في خلال السنوات العشرين الماضية، أساساً بفضل جهود الهيئات الإحصائية القومية في كل أرجاء العالم، وغالباً ما كان ذلك بدعم من مجتمع المانحين ووكالات التنمية الدولية. واليوم، يمكن للمرء أن يجد مسوحاً للأسر جيدة التصميم وجيدة التنفيذ، بشكل معقول في أغلب البلدان النامية. وعلى الرغم من أن كثيراً من مشاكل البيانات مازال بحاجة إلى التغلب عليه، فإن هناك تقدماً لا يمكن إنكاره في معرفتنا بالفقر في العالم.

وفي البنك الدولي، اعتمدنا على تلك المسوح الخاصة بالأسرة وغيرها من المصادر لخلق مجموعة بيانات تهدف إلى إلقاء ضوء جديد على المدى الذي أصبح به الفقر ظاهرة حضرية في العالم النامي، وعن الدور الذي لعبته الحضرة في تخفيض أعداد الفقراء عموماً. وتعتمد هذه المجموعة على أكثر من ٢٠٠ عملية مسح لنحو ٩٠ بلداً تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من السكان في العالم النامي (رافايون، تشن، وسانجراولا، ٢٠٠٧).

الوجه المتغير للفقر

الفقر في المناطق الريفية أعلى بشكل ملحوظ عنه في المناطق الحضرية حتى على الرغم من ارتفاع تكلفة المعيشة بالنسبة لفقراء الحضر.

النسبة المئوية لفقراء الحضر %	النسبة المئوية لسكان العالم النامي تحت كل خط فقر		أعداد الفقراء (مليون نسمة)	
	ريف	حضر	مجموع	ريف
١٨,٥	٢٧,٨	٣٦,٦	١٣,٥	١,٢٧٢
٢٤,٢	٢٢,٣	٢٩,٣	١,١٦٥	٨٨٣
٢٣,٦	٦٣,٣	٧٨,٢	٢,٨٩٨	٢,٢١٥
٢٦,٢	٥٤,٤	٦٩,٧	٣٣,٧	٢,٨٤٣

المصدر: رافايون، تشن، وسانجراولا (٢٠٠٧)

يعيشون على ما لا يزيد على دولار واحد يوميا، ارتفعت النسبة الموجودة في المناطق الحضرية من ١٩ في المائة إلى ٢٤ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠؛ وفي الفترة نفسها ارتفعت حصة سكان الحضر من إجمالي السكان بصفة عامة من ٣٨ في المائة إلى ٤٢ في المائة. ومع كل ذلك، فقد تمر عقود كثيرة قبل أن يعيش أغلب فقراء العالم في مناطق حضرية.

حضرنة الفقراء أسرع من حضرنة السكان عامة. يعكس هذا أن وتيرة تخفيض أعداد الفقراء في المناطق الحضرية.

أقل من المتوسط. وفيما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٢ التحق ما يزيد على ٥٠ مليون نسمة بصوف من يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا في المناطق الحضرية. ومع ذلك، فقد انخفض الرقم الإجمالي للفقراء بنحو ١٠٠ مليون نسمة، بفضل انخفاض يبلغ ١٥٠ مليون نسمة في أعداد فقراء الريف.

وهناك اختلافات إقليمية ملحوظة. وحدثت أسرع حضرنة للفقر في أمريكا اللاتينية حيث يعيش أغلب الفقراء الآن في المناطق الحضرية (انظر الشكل ١). وعلى النقيض من ذلك فإن أقل من ١٠ في المائة من فقراء شرق آسيا يعيشون في مناطق حضرية، ويرجع ذلك إلى أن الفقر المدقع في الصين يوجد بشكل مسيطر في الريف. وهناك أيضا بعض الاستثناءات الإقليمية للنمط العام لحضرنة الفقر، إذ توجد فعلا علامات على «ترييف» الفقر في الصين وفي أوروبا الشرقية ووسط آسيا.

يعني هذا الدليل الجديد ضمنا أن ١٣٠ مليون نسمة إضافية كانوا يعيشون

على أقل من ١ دولار يوميا في عام ٢٠٠٠. وقد وجدنا أيضا أن وتيرة تخفيض الفقر على مر الزمن، كانت أبداً نوعاً ما من معدلات العمل السابقة. وقد نبعت هذه الاختلافات من ارتفاع تكلفة المعيشة وبطء خطى تخفيض الفقر في المناطق الحضرية.

الحضرنة بصفة عامة عامل إيجابي في التخفيض الشامل لأعداد الفقراء. لا سبيل إلى إنكار أن مشاكل حضرية جديدة تبرز في البلدان الفقيرة وسريعة الحضرنة. ومع ذلك، فإن تجارب البلدان تتسق بصفة عامة مع وجهة النظر القائلة بأن حصة متزايدة من السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية يلبون دوراً إيجابياً في تخفيض أعداد الفقراء الشامل - والاستثناء الإقليمي الوحيد هو أفريقيا جنوب الصحراء. ويكشف جميع البلدان والتواريخ عن انخفاض في معدلات الفقر الشامل

مسح الأسرة للصين عام ١٩٩٩. وخطوط الفقر التي استخدمها البنك في تقييم الفقر في الصين تعنى ضمنا وجود فرق بين الريف والحضر يبلغ ١,٣٧، ومن ثم فإن خط الفقر الحضري لعام ١٩٩٩ هو ٣,٣٢ يوان للشخص الواحد.

ومن خلال تقدير كل شيء من البيانات الأولية، حققنا قدراً من التناسق الداخلي أكبر منه في معظم العمليات الأخرى لجمع بيانات التوزيع. ولكن بعض مشاكل المقارنات لا يمكن حلها بالطبع. ومثال ذلك، فإن البلدان المختلفة لديها تعاريف مختلفة لكل من «الحضري» و «الريفي». كما أن المناهج المستخدمة لتحديد خطى الفقر للمناطق الحضرية والريفية تتباين أيضاً فيما بين البلدان. وقد تتباين الفروق بين تكلفة المعيشة الحضرية والريفية حسب الدخل، ومن ثم فإن الفرق الوارد في تقييمات البنك للفقر في البلدان متوسطة الدخل قد لا يكون هو الصحيح بالنسبة للخط الدولي المستخدم وهو «دولار واحد يوميا»، والذي يقوم على أساس المفاهيم السائدة عن الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

حالة الفقر الحضري والريفي

هذه البيانات تلقي ضوءاً عملياً جديداً على الوجه المتغير للفقر في العالم النامي، وتصل بنا إلى أربع نتائج رئيسية:

انتشار الفقر المدقع أكبر بصورة ملحوظة في المناطق الريفية. يزيد خط الفقر في المناطق الحضرية بنسبة ٣٠ في المائة في المتوسط على خط الفقر في المناطق الريفية. وفي البلدان الأفقر، تتجه نسبة خط الفقر الحضري إلى خط الفقر الريفي إلى أن تكون أعلى منها في البلدان متوسطة الدخل. ويجب توقع ذلك لأن البنية الأساسية للنقل وتكامل السوق الداخلية بصفة عامة يتحسنان مع ارتفاع البلدان لسلم الدخل. ومع ذلك، فإنه حتى إذا ما أدخلت في الاعتبار تكلفة المعيشة الأعلى التي تواجه الفقراء في المناطق الحضرية، فإن معدل انتشار الفقر الريفي عند «دولار واحد يوميا» والذي بلغ نحو ٣٠ في المائة أكثر من ضعف معدل الفقر الحضري (انظر الجدول). وبالمثل، ففي حين كان ٧٠ في المائة من سكان الريف يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا في عام ٢٠٠٢، فإن النسبة في المناطق الحضرية كانت أقل من نصف ذلك الرقم. ولا يزال نحو ٧٥ في المائة من فقراء العالم النامي يعيشون في هذه المناطق الريفية.

استمرار ارتفاع حصة القطاع الحضري من الفقراء بمرور الوقت. من بين من

الاستمرار في تتبع مسار الفقر

يضع البنك الدولي مقاييسه للفقر في العالم النامي بأسره وفي أقاليمه الرئيسية على أساس خطين دوليين للفقر هما نحو دولار واحد، ودولارين يوميا (وعلى نحو أكثر تحديداً ٣٢,٧٤ دولار شهريا و ٦٥,٤٨ دولار شهريا) على أساس تكافؤ القوة الشرائية في ١٩٩٣. وخط الدولار الواحد يوميا هو تعريف متحفظ عمداً للفقر من حيث أنه يستند إلى خطوط الفقر المعتادة في البلدان منخفضة الدخل. ومن الطبيعي أن تنزع البلدان الأغنى إلى الأخذ بخطوط أعلى للفقر. ولا يمكن للمرء أن يجادل بشكل معقول في أن أعداد الفقراء في العالم تصبح أقل، عندما يتم العدد على أساس معايير لما يعنيه الفقراء في البلدان الأكثر فقراً.

أما خط الدولارين يوميا فهو أكثر انطباقاً على البلدان متوسطة الدخل. ولكن الممارسة الجيدة، تقضى بالنظر إلى الخطين أو حقا إلى نطاق أعرض من الخطوط في بلد بعينه.

وتهدف الحسابات إلى تحقيق الاتساق فيما بين البلدان: فالخط الدولي للفقر يقصد به أن تكون له نفس القيمة الحقيقية في مختلف البلدان وطوال الوقت. ويتم تحويل الخط الدولي للفقر إلى العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف للبنك الدولي على أساس تكافؤ القوة الشرائية للاستهلاك في عام ١٩٩٣، وبعدئذ يتم تحديثها عبر الزمن، باستخدام أفضل رقم قياسي متوافر لسعر المستهلك لكل بلد. وتطبق خطوط الفقر المعبر عنها بالعملة المحلية، على البيانات المتاحة على المستوى القومي والتي تمثل أرقام عمليات منح الأسرة بالنسبة لنصيب الفرد من الاستهلاك العائلي أو الدخل لتحديد عدد الأشخاص الذين يقعون تحت خطى الفقر (دولار ودولارين يوميا) في كل بلد.

ما يرسلون تحويلات إلى المناطق الريفية وتصبح أعداد الأشخاص الباقين في المناطق الريفية أقل عند المنافسة على فرص العمل المتاحة (وهو الأهم). وقد تكون هناك آثار سلبية أيضا، مثلا عند حدوث هجرات ضخمة تؤدي إلى تدهور طويل الأجل في البنية الأساسية المادية والبشرية للمجتمعات الريفية.

ويبدو أن الآثار الإيجابية غير المباشرة، من خلال ارتفاع مستوى المعيشة الريفية، أكثر أهمية عما كان يعتقد بصفة عامة. وفي الواقع، فإن الأدلة توحى بأن حضرنة السكان قد فعلت الكثير لتخفيض الفقر الريفى (١ دولار يوميا) أكثر مما فعلته لتخفيض الفقر الحضرى. وتوجه مقاييس الفقر الريفى إلى الانخفاض بسرعة أكبر في البلدان التي ترتفع فيها معدلات حضرنة السكان. ويبدو أن للحضرنة آثار مركبة على سكان الحضر، حيث أن القاطنين الجدد في الحضر ينزعون عادة إلى أن يكونوا أكثر فقرا من سكان الحضر السابقين. ومن الطبيعي، أن يؤدي هذا إلى إبطاء خطى تخفيض أعداد الفقراء في الحضر، حتى على الرغم من تناقص الفقر في المناطق الريفية وبالنسبة للسكان بصفة عامة.

ماذا يعنيه هذا بالنسبة للسياسة؟

نظرا لأن الحجم الأكبر من الفقر في العالم النامى مازال في المناطق الريفية، فإن السياسات الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية ستستمر في لعب دور حاسم (World Bank, 2007). إلا أن نتائج البحوث هذه تشير أيضا إلى الأهمية المحتملة للسياسات الحضرية في تخفيض الفقر في الريف. وتتوقف وتيرة الحضرنة، والمكاسب التي تدرها على الفقراء، خاصة فقراء الريف جزئيا على الإجراءات التي تتخذها الحكومات الحضرية، مثل توفير الخدمات والحماية القانونية وتحسين النقل، وتقوية نظم استخدام الأراضي وتسجيل ملكية الأراضي.

بيد أن الحكومات الحضرية تكون مسئولة عادة أمام الدوائر الحضرية وحدها. فحكومة المدينة، لو تركت شأنها، ربما تركز موارد جد قليلة لإجراءات تدر مزايا غير مباشرة تقيض على ظهورها. إلا أن كثيرا من السياسات الحضرية (فيما يتعلق بتنظيمات استخدام الأراضي، والإسكان، وتوفير الخدمات) يحتمل أن تؤثر على وتيرة الحضرنة. وهنا تثار مسألة ما إذا كانت هذه السياسات مثلى من الناحية الاجتماعية، مع إدخال المكاسب الخارجية للحضرنة التي تحصل عليها المناطق الريفية. في الحسابان. وفي الواقع فإن بعض المقيمين المستقرين في الحضر قد يتوقعون أن يصبحوا أسوأ حالا نتيجة للسياسات التي تجتذب مهاجرى الريف. وهكذا لا يصبح مستغربا أن السياسات الحضرية السابقة غالبا ما كانت تتجاهل المهاجرين بل وكانت تحملهم أعباء تكاليف إضافية (سواء أكانت مالية أم غير مالية).

ما هو الحد الأدنى؟ نعم إن الفقراء ينجذبون إلى المدن والبلدان، إلا أن سرعة تخفيض الفقر ربما تتطلب سرعة أكبر للحضرنة، وليس أبداً - وسيحتاج واضعو سياسات للتنمية تيسير العملية - ولا تعويقها. ■

مارتن رافايون يعمل مديرا لفريق بحوث التنمية. البنك الدولي.

المراجع:

Ravallion, Martin, Shaohua Chen, and Prem Sangraula, 2007, "New Evidence on the Urbanization of Global Poverty," Policy Research Working Paper No. 4199 (Washington: World Bank); <http://econ.worldbank.org/docsearch>

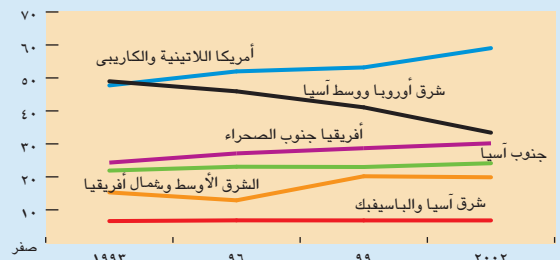
World Bank, 2007, World Development Report 2008: Agriculture for Development (New York: Oxford University Press for the World Bank).

الشكل ١

اختلافات اقليمية كبيرة

٦٠ في المائة تقريبا من فقراء أمريكا اللاتينية يقطنون في مناطق حضرية، بما يزيد كثيرا على أية مناطق أخرى.

(الحصة من الفقراء على «دولار واحد يوميا» الذين يعيشون في المناطق الحضرية (نسبة مئوية)



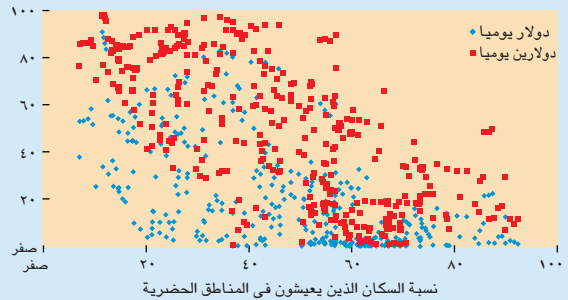
المصدر: رافايون، تشن وسانجراولا (٢٠٠٧).

الشكل ٢

قوة إلى الخير

ينزع مزيد من البلدان النامية المتحضرة، إلى أن تضم فيها معدلات أقل للفقر

(مؤشر أعداد الفقراء نسبة مئوية)



المصدر: رافايون، تشن، سانجراولا (٢٠٠٧).

ملحوظة: مؤشر أعداد الفقراء: هو نسبة مئوية من السكان الذين يعيشون في أسر يقل استهلاكها (أو دخلها) عن خط الفقر المحدد.

(الحضرى زائد الريفى) في الحصة العليا لسكان الحضر. (انظر شكل ٢). وفضلا عن هذا، تنزع المعدلات المرتفعة للزيادة في سكان الحضر للارتباط بالمعدلات الأكثر اندحارا لتخفيض أعداد الفقراء الشامل.

لماذا يحدث هذا؟ من ناحية المبدأ، فإن نمو سكان الحضر يمكن أن يساعد في تخفيض أعداد الفقر الشامل بطريقتين. الأولى أن الحضرنة قد تأتي مع متوسط أعلى للدخل، وهو ما يؤدي إلى تخفيض أعداد الفقراء حتى لو لم يتغير توزيع الدخل بالنسبة للمتوسط. والثانية، أنه قد يستدعى تحسين توزيع الدخل حتى إذا لم يكن هناك سوى نمو اقتصادى طفيف أو لم يكن هناك نمو. وتبين الأدلة أن العامل الأول كان أقوى كثيرا من الثانى؛ بعبارة أخرى أن حضرنة السكان وتخفيض أعداد الفقراء يرتبطان أساسا من خلال النمو الاقتصادى.

وهناك عدد من القوى الاقتصادية التي يبدو أنها تدعم الرابطة بين الحضرنة وتخفيض أعداد الفقراء فمن ناحية، يوفر النمو الاقتصادى الحضرى فرصا جديدة لمن يهاجرون من المناطق الريفية، وبعضهم يتمكن من الهروب من دائرة الفقر في هذه العملية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون هناك آثار مهمة غير مباشرة للحضرنة على مستويات المعيشة بالنسبة للباقيين في المناطق الريفية. وتنبع الآثار الإيجابية من حقيقة أن من ينتقلون إلى المناطق الحضرية غالبا